تنوع الاقتصاد وأفاق فك الارتباط بالنفط
دراسة حالة الجزائر

د. حاكمي بوحفص
جامعة وهران

ملخص:

إن هذه الدراسة تتعلق بموضوع هام يشكل محور التنمية الاقتصادية وعصبها في البلدان المصدرة للنفط ،ومنها الجزائر التي ما فتئت منذ عقود طويلة وهي تسعي إلي البحث عن الخروج من التبعية الشديدة للموارد الأولية ،وتبحث عن فك ارتباطها بمصدر أولي واحد هو النفط والخروج من استرتيجية التركز في الدخل ، وتهدف إلي توضيح المخاطر المتعلقة بالاقتصاد الذي يهيمن عليه النفط والي الوصول بالاقتصاد إلي التنوع لامتصاص الآثار السلبية للصدمات (انخفاض الأسعار)،خاصة وان العديد من الدراسات مثلا ما ورد في (مجلة "إيكونيميست" البريطانية) أوضحت رؤية شاملة للمنسوب العالمي من البترول أن الجزائر تنتج حاليا من النفط بمستوى أكبر من مستوى تجديد الاحتياطي، إن انخفاض الإنتاج النفط منذ 2007 يصل إلي 12 بالمائة حاليا ، وتوقعت الدراسة بأن احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط مرشحة للنضوب خلال فترة لا تتجاوز 17سنة ،

وهذا ما نسعى إلي توضيحه في هذه الدراسة

إن موضوع الارتباط بالنفط عرف نقاش كبير خاصة منذ فترة ما بين الحربين في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت ، وقد تم إعادة هذا النقاش في فترات مختلفة مثل ما يحدث ألان في حالة الجزائر نتيجة تداعيات انخفاض أسعار النفط وأثرها علي الاقتصاد ، لان البلد الذي يتسم بتنوع الاقتصاد يكون اقل تأثيرا بالصدمات الخارجية وباختلال شروط التبادل الدولي (Berthelemy. 2005)، ولذلك تسعي هذه الدراسة إلي إبراز فوائد التنوع ومخاطر الارتباط بمورد أولي واحد مثل النفط في حالة الجزائر الذي يبدو مستديم (وقد بدأت آثار هذا التراجع تظهر في السياسات المالية عبر عملية ترشيد الدعم وتقليل الإنفاق أو ما يسمي بساسة التقشف) ، في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي في العالم وعلى الخصوص في الدول الصناعية، التي ظهرت فيها أفكار حول إمكانية إحلال مصادر بديلة أخرى للطاقة محل النفط الخام للوفاء باحتياجات الصناعية العالمية، و تبنت العدد من البلدان برامج وسياسات تتمحور حول ضرورة إنهاء الاعتماد على النفط والترشيد في استخدامه وذلك من خلال الاستعانة بمصادر الطاقة الجديدة (طاقات الرياح والطاقة الشمسية والهيدروجينية وغيرها)، كل هذه العوامل تطرح تحديات جديدة للبلدان النفطية من اجل تنويع مصادر دخلها والانتقال من التركز إلي التنوع كما هو الحال في حالة الجزائر، هذه النقاط بالإضافة إلي العديد من النقاط الأخرى ستكون محور هذه المداخلة .

مقدمة:

إن هذه الدراسة تتعلق بموضوع هام يشكل محور التنمية الاقتصادية وعصبها في البلدان المصدرة للنفط ،ومنها الجزائر التي ما فتئت منذ عقود طويلة وهي تسعي إلي البحث عن الخروج من التبعية الشديدة

للموارد الأولية ،وتبحث عن فك ارتباطها بمصدر أولي واحد هو النفط في حالة الجزائر، وتهدف إلي توضيح المخاطر المتعلقة بالاقتصاد الذي يهيمن عليه النفط وتهدف كذلك إلي الوصول بالاقتصاد إلي التنوع لامتصاص الآثار السلبية للصدمات (**انخفاض الأسعار**)،خاصة وان العديد من الدراسات مثلا ما ورد في (**مجلة "إيكونيميست" البريطانية**) أوضحت رؤية شاملة للمنسوب العالمي من البترول أن الجزائر تنتج حاليا من النفط بمستوى أكبر من مستوى تحديد الاحتياطي، أن انخفاض الإنتاج النفط منذ 2007 يصل إلي 12 بالمائة حاليا ، وتوقعت الدراسة بأن احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط مرشحة للنضوب خلال فترة لا تتجاوز 17سنة.

إن هذا موضوع الارتباط بالنفط عرف نقاش كبير خاصة منذ فترة ما بين الحربين في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت ، وقد تم إعادة هذا النقاش في فترات مختلفة مثل ما يحدث ألان نتيجة تداعيات انخفاض أسعار النفط وأثرها علي البلدان المصدرة وخاصة حالة الدراسة (الجزائر)، لان البلد الذي يتسم بتنوع الاقتصاد اقل تأثيرا بالصدمات الخارجية وباختلال شروط التبادل الدولي (Berthelemy. 2005)، ولذلك تسعي هذه الدراسة إلي إبراز فوائد التنوع ومخاطر الارتباط بمورد أولي واحد مثل النفط في حالة الجزائر الذي يبدو مستديم (**وقد بدأت آثار هذا التراجع تظهر في السياسات المالية عبر عملية ترشيد الدعم وتقليل الإنفاق أو ما يسمي بساسة التقشف**) ، في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي في العالم وعلى الخصوص في الدول الصناعية، التي ظهرت فيها أفكار حول إمكانية إحلال مصادر بديلة أخرى للطاقة محل النفط الخام للوفاء باحتياجات الصناعية العالمية، و تبنت العدد من البلدان برامج تتمحور حول ضرورة إنهاء الاعتماد على النفط والترشيد في استخدامه وذلك من خلال الاستعانة بمصادر الطاقة الجديدة (**طاقات الرياح والطاقة الشمسية والهيدروجينية وغيرها**)، كل هذه العوامل تطرح تحديات جديدة للبلدان النفطية من اجل تنويع مصادر دخلها والانتقال من التركز إلي التنوع كما هو الحال في حالة الجزائر .

الإشكالية : لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكال الأتي :

كيف ومتى يمكن فك الارتباط بالنفط في الجزائر وبعث سياسة وإستراتيجية للتنوع الاقتصادي ؟

ما هي أهم معيقات التنوع ومحاذير التركز في حالة الجزائر، وهل الوقت ألان مناسب لذلك ؟

الفرضيات : تعتمد الدراسة علي الفرضية الآتية :

الارتباط بالنفط في الجزائر وعدم إتباع إستراتيجية للتنوع حتى ألان يؤدي إلي تبديد الأموال وضياع فرص استدامة التنمية وحق الأجيال القادمة في الثروة .

منهجية الدراسة : للإجابة عن الإشكالية قسمت الدراسة إلي :

- **الإطار النظري للتنوع الاقتصادي**
- **الارتباط بالنفط**
- **نماذج من التنوع الاقتصادي**
- **دراسة التنوع وفك الارتباط بالنفط في الجزائر**
- **الدروس المستخلصة من التجربة**

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون النفط كسلعة أو كقطاع يحتل مكانة إستراتيجية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها حتى مع دخول بدائل جديدة للطاقة ويتضح هذا من خلال الاستخدامات المتعددة للنفط فهو ليس مصدر للطاقة فحسب بل يدخل في استخراج العديد من السلع زيادة علي كلفته المنخفضة في إنتاج وحدات الطاقة مقارنة مع غيره من المصادر الأخرى ، كما تستمد الدراسة أهميتها من ما يطرحه التنوع من مزايا وفوائد وما يشكله التركز والأحادية من مخاطر ومحاذر

أولا : الإطار النظري والدراسات السابقة :

1_ سياسة التنوع الاقتصادي :استعراض نظري :

تنوع الاقتصاد عبارة عن سياسية تنموية هدفها تقليص المخاطر ورفع القيمة المضافة وتحسين الدخل او توجيه الاقتصاد نحو أسواق وقطاعات متنوعة أو جديدة بدلا من الاعتماد علي سوق واحد أو قطاع واحد سواءا كان قطاعا اوليا او اي قطاع اخر ، وقد يكون التنوع في مصادر الدخل ،او تنوع في مصادر الإيرادات في الميزانية و التنوع في الأسواق الخارجية كما انه يدخل في طار و من قبيل **''عدم وضع البيض في سلة واحدة ''**لان الاعتماد علي مورد واحد يجعل الاقتصاد معرض للمخاطر، و التنوع ليس فقط في قطاع صادرات سلة السلع التصديرية إنما تنوع هياكل الإنتاج و لا يخص الصادرات فقط وإنما يتعلق بإحلال الواردات وهناك عدة دواع للتنوع نذكر منها الأحادية أو الاعتماد علي مصدر واحد و زيادة المنافسة في الأسواق ، ظهور منافسين جدد، التطورات التكنولوجية ، إيجاد بدائل تحل محل الواردات والاعتماد علي القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج كل هذه العوامل تجعل التنوع امر ضروري وهام ، وهناك عدة محددات للتنوع منها الاستثمار، رأس المال البشري ،السياسات العمومية ،متغيرات الكلية ، المتغيرات المؤسسية، درجة الانفتاح ، وغيرها .

ا_ لماذا التنوع الاقتصادي:

هناك العديد من الأسباب تدعوا إلى إتباع البلدان النفطية سياسات أخري بدلا من سياسة الاعتماد المفرط علي مادة أولية واحدة وقطاعا واحد أو مجالا واحد نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر الأحادية أو الاعتماد علي مصدر واحد

_ زيادة المنافسة في الأسواق

_ ظهور منافسين جدد

_ التطورات التكنولوجية

_ إيجاد بدائل تحل محل الواردات والاعتماد علي القطاعات الرئيسية في تكوين الناتج

ب_ محددات التنوع الاقتصادي :هناك العديد من محددات يتوقف عليها التنوع الاقتصادي نذكر منها :

/ _ المحددات المادية وتتعلق أساسا بالاستثمار بصفة عامة ورأس المال البشري

/ _ محددات أخري تتعلق بالسياسات العمومية مثل السياسات المالية والتجارية والصناعية

/_ محددات خاصة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التوازنات الخارجية وسعر الصرف والتضخم

/ _ محددات تخص المتغيرات المؤسسية مثل الوضع الأمني وبيئة الأعمال والحاكمة و درجة الانفتاح التجاري

كما نجاح أي عملية تنوع اقتصادي وخلق مناخ ملائم لتنوع الأعمال يتطلب وجود العديد من الخدمات والعوامل المساعدة الغير مباشرة مثل جودة التعليم والتدريب وجودة الخدمات الصحية ووجود بينية تحية واسعة ومتطورة ، تطور الاتصالات والموصلات ،كما تتوقف علي دور ومكانة القطاع الخاص ذلك ان هناك علاقة سببية بين التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصفة عامة .

2_ : ارتباط الاقتصاد بالنفط :

منذ الاكتشاف التجاري للنفط في أواخر القرن التاسع عشر إلى اليوم ، لم تتوقف أهمية النفط على الساحة العالمية والإقليمية، بل أصبح من ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، رغم محاولات إحلاله بطاقات أخرى متجددة وغير متجددة، ومع مرور الوقت تطرح الأسئلة حول تقديرات مخزون النفط والغاز وتغطيته للاحتياجات البشرية حيث تؤكد الدراسات والتقرير أن هناك ما يصل إلي 1500مليار برميل نصفها يقع في منطقة الشرق الأوسط (شبكة العلاقات الدولية والأمن في سويسرا (International Relations and Security Network ISN) والحقيقة أن هذه التقديرات تفتح المجال للعديد من السيناريوهات حول المدة الزمنية التي يمكن أن يظل العالم فيهما معتمدا على النفط، ذلك أن المدى الزمني الذي يمكن أن تستمر فيه المخزونان الحالية توفي باحتياجات الاستهلاك في العالم سيعتمد بالتأكيد على اتجاهات معدلات الاستهلاك العالمي ، ولكن قد يرتبط ارتفاع سعر هذا المورد الأولي بظهور الكثير من المشاكل الاقتصادية ، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية باصطلاح العضال أو الداء أو **المرض الهولندي** ،وهو حالة التراخي والكسل التي تصيب الاقتصاد كما حدث لهولندا في النصف الأول من القرن العشرين عندما تم اكتشاف النفط في بحر الشمال وتزامن ذلك مع انتشار نمط المجتمع الاستهلاكي ،ومظاهر البذخ وتراجع ثقافة

الإنتاج والعمل ، وتوجيه الاستثمارات والعائدات النفطية إلي قطاع الخدمات وإهمال القطاع الإنتاجي ، ومن ثم زيادة نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية وتراجع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية وركودها .

وفي هذا السياق يمكن القول بان هناك عدة مؤثرات تؤثر علي سعر النفط منها الاقتصادية والسياسية نذكر منها:

- كمية الطلب علي المستوي العالمي
- الاختلاف في كميات العرض
- اختلاف أسعار العملات
- نسبة الضرائب العالمية علي النفط
- ارتباط النفط بلوائح منظمة الاوبيك
- التوترات في البلدان المنتجة (ليبيا..الخ)
- سياسة الإغراق التي تمارسها بعض الدول بسبب عدم احترام سقف الإنتاج المحدد لكل بلد

الوفرة النفطية وعرقلة النمو الاقتصادي :من المتعارف عليه علي نطاق واسع إن النفط يسمح للعديد من البلدان الاستفادة من منافعه في تحقيق النمو، ولكن قد أظهرت دراسات عديدة (Giacomo Luciani 1987) الأثر السلبي للوفرة النفطية ومسؤوليتها عن عرقلة النمو في المدى الطويل ، وانبتت التجربة حالات عديدة كان لاكتشاف مناجم واستغلال مواردها كسلع للتصدير اثر سلبي علي تطور قدرتها علي الإنتاج وتصدير سلع أخري غير منجميه ،لان إيرادات تصدير سلع القطاع المنجمي أمنت موارد بهدف التمويل من مصدر خارجي وأحدثت قدرة علي الإنفاق الداخلي وادي ذلك إلي رفع الأسعار خاصة أسعار السلع غير القابلة للتداول مقارنة بأسعار السلع القابلة للتداول لأنها لا تتعرض للموضوع

من اجل فهم الموضوع لابد من الإشارة إلي بعض الجوانب النظرية الهامة المتمثلة في أدبيات الداء الهولندي من خلال من ذكر بعض الأعمال والنماذج من مثل (نموذج سالتر – سوان ،1950)يتعلق هدا النموذج بالفرق بين السلع والخدمات القابلة للتداول أي جميع السلع التي تم إنتاجها محليا وهي قابلة للاستيراد والتصدير ،أما الغير تجارية فتتعلق بتلك السلع التي لا تتعدي حدود الدولة مثل العقارات والمباني وغيرها من السلع الغير تبادلية ويعتمد النموذج علي فرضيات دولة تنتج ثلاث أنواع من السلع سلع قابلة للتصدر (x) (وسلع قابلة للاستيراد(m) وسلع غير قابلة للتداول (n)

(نموذج Corden .Neary .1992) إن هدا النموذج يهدف إلي فهم تأثير تطور قطاع ما علي القطاعات الأخرى وعلي اقتصاد البلد المعني من جراء اكتشاف مورد طبيعي يؤدي إلي تطور هدا القطاع وبالتالي انتقال اليد العاملة من القطاعات الأخرى إلي القطاع المتطور بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية وتحقق

الدول نتيجة ارتفاع أسعار هدا المورد فائض تجاري مما يؤدي إلي زيادة نفقات الدولة الأمر الذي يؤدي بدوره إلي ارتفاع أسعار السلع غير التبادلية ، واعتمد النموذج إلي جملة من الفرضيات نذكر منها :

اقتصاد مفتوح يحتوي قطاع تجاري وأخر غير تجاري ،ثبات رأس المال ، مرونة الأسعار ،تنقل عنصر العمل داخليا ، جميع السلع موجهة للاستهلاك النهائي، واعتمدا في دلك علي تقسيم القطاعات إلي قطاع متطور يشمل قطاع المنتجات البترولية والغاز والمواد المنجمية وبعض السلع الفلاحية التي تتميز بارتفاع أسعارها في السوق الدولية بطريقة فجائية أو ما يسمي بالقطاع التجاري بالسلع التجارية القابلة التداول و قطاع السلع الغير قابلة للتداول ويشمل جميع السلع الغير قابلة للتداول القطاع غير التجاري مثل سلع قطاع الخدمات والتامين والتي تتحدد أسعارها في السوق المحلية وقطاع متأخر وهو قطاع يشمل السلع التبادلية الخاصة بالقطاع الصناعي والفلاحة والتي تحدد أسعارها عن طريق السوق العالمية التنافسية ،وتحسين سعر العملة الاسمي ،إن هذا الارتفاع تتضرر منه القطاعات الإنتاجية المعنية بالتصدير ،وبالتالي تسجل تراجع مما يشكل ضعف نمو القطاعات الرئيسية ،ولذلك عندما يتعرض إي بلد لمثل هذا التطور يقال عنه انه مصاب بالعلة الهولندية أو المرض الهولندي.

ا_ أعراض المرض الهولندي :

هناك ثلاث أعراض أساسية إذا ما توفرت في بلد تشير إلي وجود المرض الهولندي وهي :

_ الاعتماد علي مورد أولي واحد

_ ضعف وتراجع القطاعات الثلاثة الرئيسية

_ ارتفاع سعر الصرف الاسمي

ثانيا :الإطار التطبيقي : تنوع الاقتصاد وأفاق فك الارتباط بالنفط (حالة الجزائر):

1_ لمحة حول وضعية الاقتصاد الحالية :

تسعي السلطات العمومية في الجزائر منذ الاستقلال إلي الآن إلي تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها في الدخل الوطني وفك الارتباط بالنفط الذي يبقي السمة المميزة للاقتصاد الجزائري رغم ما يوفره هذا العامل الهام من موارد مالية ، ويبدو أن الارتفاع المتكرر للأسعار هذا المورد الهام لم تتيح تجسيد إستراتيجية لتنوع الاقتصادي وبقي الاقتصاد رهبن النفط ولكن بمجرد انخفاض الأسعار يتجدد الحديث عن التنوع وفك الارتباط رغم ما سنذكره لاحقا من خلال إبراز الجهود الحالية وضرورة الإسراع في إعداد إستراتيجية محكومة بعامل الزمن للتنوع وفك الارتباط وهو هدف هذه الدراسة

إن هذه الدراسة تؤكد أن الوفرة الحالية وتراكم الاحتياط من الصرف الأجنبي في الجزائر تشكل فرصة ذهبية نادرة ربما لن تكرر ولذلك لابد من التعامل مع احتياطيات الصرف بحكمة وعقلانية نظرا لان الاقتصاد في الجزائر

يرتبط ارتباط شديد بالنفط ، رغم اختلافها عن البلدان المنتجة للبترول خاصة البلدان الخليجية من حيث كلفة الاستخراج وكمية الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة لصالح دول الخليج لكنها تتفق معها في الاعتماد علي النفط في تنفيذ خطط التنمية

ولا شك في أن توفر النفط أو إي مورد طبيعي أخر في إي بلد نعمة كبيرة ومورد اقتصادي هام رغم انه يعرضها للصدمات ، في الجزائر مثلا (مخزون الجزائر من النفط، 12 مليار برميل ومن الغاز ثامن مخزون في العالم، 80 مليار متر مكعب)، النفط يلعب دورا هاما في الجزائر ، فهو مورد رئيس للخزينة ،وعنصر إدماج كبير للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ،إضافة إلي انه العامل الوحيد حاليا الذي تعتمد عليه السلطات لتقليل التوترات الاجتماعية (**تقديم السكن المجاني ، وتوفير التمويل للشباب**)، وهو العنصر الذي لا غني عنه في حل مجمل اكر هات وتناقضات الاقتصاد الجزائري ، حيث يؤمن القطاع النفطي المصدر الوحيد للجزائر من العملة الصعبة 98% من الصادرات و 70 % من العائدات العمومية ونحو 40% من الناتج الداخلي الخام للبلاد.

علما أن البترول يمثل نسبة 36 في المائة من الإيرادات الإجمالية للجزائر. بينما تصل حصة الغاز إلى 40 في المائة من المداخيل والباقي عبارة عن مشتقات للمحروقات. لكن الاقتصاد يعتمد أيضاً وبشكل رئيسي على استيراد المواد الأساسية من الخارج، إذ أن أكثر من 70% من احتياجات المواطنين والمؤسسات العمومية والخاصة، تأتي من الخارج.

كما إن القطاع النفطي لا يوظف سوى 2% من اليد العاملة لذلك فان التحدي بالنسبة للجزائر على غرار باقي الدول المصدرة للنفط يتمثل في تعزيز صمودها أمام أي صدمة تراجع العائدات النفطية مع تنويع اقتصادها بالنظر إلى الارتفاع المتزايد و السريع لعدد السكان النشيطين، و يعد توفير مناخ أعمال أفضل و قاعدة اقتصادية متينة و تكوين نوعي من أهم الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنويع الاقتصاد و تشجيع نمو الناتج الداخلي الخام غير النفطي و تقليص نسبة البطالة و رفع الصادرات خارج المحروقات

وانطلاقا من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط علي القطاعات الاقتصادية في حال الجزائر(الجزائر تنتج 15 مليون برميل يوميا) ، رغم الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول وأثرها علي عودة النمو ، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من الناحية الهيكلية ويعطينا القناعة بالقول أن الطفرة النفطية هي المسئولة عن عرقلة النمو الاقتصادي طويل الأجل ، وحولت النمو الاقتصادي إلي وهم ، وبالتالي فان اعتماد الجزائر المفرط علي ايردات النفط في تمويل الميزانية يعتبر أمر في غاية الخطورة ويوقع البلد في طائلة ما يسمي بالمرض الهولندي . Dutch Disease عكس ما هو عليه الحال في حالة المغرب وتونس ، ويتجلى ذلك في طغيان النفط علي هيكل الصادرات ، وبالتالي ينتج عن ذلك ارتفاع في قيمة العملة ويتحسن سعر الصرف الاسمي بسبب ارتفاع عوائد العملات الأجنبية وزيادة عرضها نتيجة زيادة صادرات النفط ، ويؤدي زيادة العملات الأجنبية إلي توسيع قاعدة

النقد في الاقتصاد الوطني بسبب تحويلات العملات الأجنبية إلي عملة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع في الأسعار المحلية أكثر

وعند فحص أعراض المرض الهولندي السابقة الذكر ، أن المؤشر الأول **ضعف القطاعات الرئيسية** حيث انه علي الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يعرف عودة النمو منذ مدة طويلة إلا أن القطاعات الرئيسة عرفت بعض الانكماش ، فالزراعة تساهم ب11 بالمائة في الناتج المحلي ، وتوظف 25 بالمائة من السكان النشطون، وتساهم الصناعة ب9 بالمائة ، وتوظف 15 بالمائة من السكان الناشطون.

والجدول التالي يبين مساهمة القطاعات في الجزائر نسبة الى الناتج بنسبة المئوية (2010 /2014)

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي GDP	3.6	2.8	3.3	2.8
الزراعة	8.6	8.3	9.3	10.5
الصناعة	50.4	50.0	50.7	47.9
الخدمات	40.0	40.7	40.0	41.9

البنك الدولي إحصائيات data.worldbank.org/indicator 2013

وبالإضافة إلي **الاعتماد علي مورد أولي** واحد كمؤشر ثاني، وأخيرا مؤشر **ارتفاع سعر الصرف الحقيقي** إن هذه المظاهر الثلاثة (قطاع أولي واحد ، ضعف القطاعات الرئيسية ، ارتفاع سعر الصرف الاسمي) هي المسئولة عن ظهور الداء الهولندي ، وتشير إلي وجوده في إي بلد تتعرض قطاعاته الرئيسية للضعف ، ويرتفع سعر الصرف الحقيقي فيه ،إضافة إلي هيمنة المورد الأولي علي القطاعات الأخرى. وقد تبين من خلال هذه الدراسة وانطلاقا من التشخيص الدقيق أن النمو الحقيقي يبدأ القطاع الحقيقي، الذي لا نمو بدونه حيث أن قطاعات الفلاحة والصناعة، التي تدعمها الدولة بفضل الموارد المتاحة من مداخيل النفط ، كما أن قطاع البناء يدعمه الإنفاق العمومي الممول من النفط كذلك، وكذا الخدمات، و قطاع التجارة التي تدعمها الواردات الممولة بدورها من الصادرات التي يطغى عليها قطاع المحروقات ، كلها قطاعات تعاني من ضعف النمو وتسير في اتجاه عكسي مع النمو الاقتصادي .

وقد تبين لنا من خلال التجربة وانطلاقا من محاكاة تجارب البلدان المختلفة للارتباط بالنفط أن مجالات العمل المطلوب في حالة الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي تتمثل في مجالات(مداخل) ثلاثة هامة هي:

1_ تطوير الصناعة الاستخراجية ومشتقات البترول علي غرار زيوت محركات السيارات إضافة إلى تنفيذ برنامج لإنتاج المواد البتر وكيماوية الذي من شأنه أن يوفر على الدولة نحو 25 مليار دولار من فاتورة استيراد هذه

المواد، وغير بعيد عن ذلك وتتجه للاستفادة من اتفاق الشراكة الموقع بين شركة "سونلغاز" المختصة في الغاز الطبيعي وشركة أميركية لإنتاج مولدات الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز الطبيعي، من شأنه أن يوفر على الدولة ما قيمته مليار دولار سنوياً التي تصرفها لاستيراد هذه المولدات. خاصة وان الجزائر استرجعت تدريجيا حصتها في السوق الأمريكية وصنفت كثالث أهم مصدّر للسوق الأمريكية بحوالي 56 ألف برميل يوميا بنسبة نمو بلغت 8 في المائة بعد كندا وروسيا.

2_ دعم وإنشاء المزيد من **الصناعات التحويلية (تساهم الصناعة ب5بالمائة في الناتج مقارنة ب 28 بالمائة في البلدان الناشئة)** بهدف دعم الاستقلال والأمن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات من الغذاء والدواء التي تتزايد سنويا حيث تصل تكلفة فاتورة استيراد الغذاء (**9مليارات دولار**).

3_ **بناء قواعد اقتصاد قائم علي المعرفة والتكنولوجيا :**

إن العمل في هذا المجال الحيوي الهام ضروري لبناء اقتصاد المعرفة والإعلام والاتصال لما لذلك من أثار اقتصادية تتعلق بتقليص التكلفة واختصار الزمن المطلوب لكل نشاط الاقتصادي إنتاج كان أو استثمار بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر .

وبدون هذه المداخل الرئيسية الثلاثة لن نتقدم في موضوع التنوع الاقتصادي ويبقي الاقتصاد في الجزائر رهبن النفط وتبقي خصائص الاقتصاد الحالية هي نفس الخصائص التي تميز بها منذ الاستقلال

2_ أفاق فك الارتباط بالنفط :

ما فتئت الجزائر منذ مدة وهي تحاول فك ارتباط بالنفط علي اعتبار أنه المورد الوحيد الذي تعتمد عليه السلطات العمومية منذ الاستقلال رغم إكراهات الاقتصاد العديدة

لكن الحذر من الوضعية المالية الخارجية للجزائر التي رغم أنها تبقى صلبة ، إلا أنها بدأت تبدي إشارات ضعف بسبب عامل هشاشة مزدوج تمثل في تراجع أسعار صادرات المحروقات والشكل الاتي يبين مدي انخفاض اسعار النفط (2003الي 2015)

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
28.1	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87

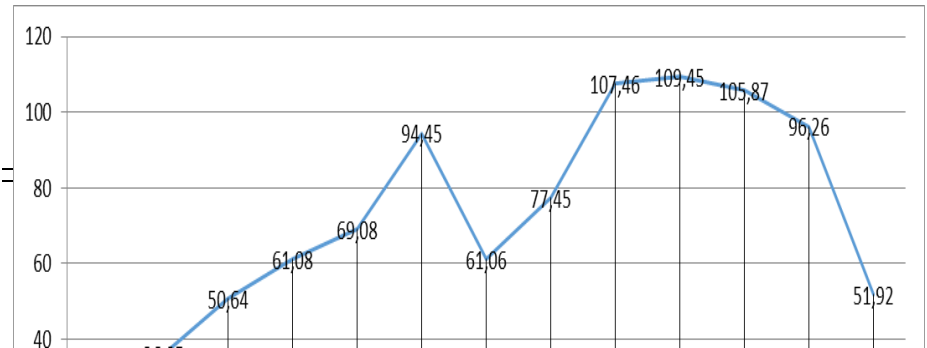

هذه الاسعار حسب سلة الاوبك على الموقع http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

كما أن عامل آخر له تاثير سلبي يتمثل في ارتفاع الواردات و نقائص في التنوع الاقتصادي الذي يمثل "الحلقة الضعيفة" في اقتصاد الجزائر(**تقرير ص ن د والبنك العالمي ، 2013**).

علي الرغم من العديد من الايجابيات التي تملكها الجزائر حيث أن دينها خارجيا يقل عن 2% من الناتج الداخلي الخام أو احتياطات صرف تعادل الواردات لأكثر من ثلاث سنوات(**نحو 200 مليار دولار**) ، تملك الجزائر حاليا قدرة هامة و هامش تحرك مالي فريد لخوض مسار انتعاش اقتصادي الذي من شأنه أن يستغل مداخيل النفط (رغم انخفاض الحالي للأسعار)كوسيلة لاستحداث قطاعات صناعية و خدمات موفرة للشغل و ذات قيمة مضافة عالية مع تنويع الاقتصاد و الصادرات، مع ضرورة وجود قطاع خاص نشيط إلى جانب القطاع العام من أجل إنشاء اقتصاد متنوع أكثر ، والذي تساهم فيه العديد من القطاعات في إثراء الاقتصاد بأكمله لاسيما من خلال تحسين مناخ الأعمال(تحتل الجزائر المرتبة 152 من بين 185 بلدا شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013 ، أما في سنة 2015مؤشر تنافسية الجزائر للسياحة والأسفار 123 من 141 دولة، مؤشر مناخ الأعمال 12 ومؤشر الأمن والأمان 9 ومؤشر توافر المورد البشري وسوق العمل 109، في نفس السنة)

لكن محاولات جادة للتنوع لم تحدث بعد رغم المحاولة الأخيرة للجزائر لسنة 2013 حيث اعتمدت السلطات العمومية علي برنامج دعم تنوع الاقتصادي الذي بدء النقاش حوله بصفة جدية منذ1999 هدفه دعم تنوع الاقتصاد من خلال الاهتمام بالقطاع ألفلاحي الذي (خصص له 60 بالمائة من الميزانية) والباقي

موزع علي الصناعات الغذائية القطاع السياحة ، خاصة وان الاقتصاد الجزائري مستند بشكل كبير على الطلب وبصفة خاصة على الاستثمار العمومي الذي يمثل سنة 2010 حوالي 26.1% من الناتج المحلي الخام، في أفق 2025 تعزم الجزائر تخصيص مبلغ 5ملايير دولار للقطاع ألفلاحي والصناعي يتبع هذا البرنامج ببرنامج ثاني بلور مع سنة 2014 .

في الآونة الأخيرة هناك توجهاً من أجل الخروج من الاقتصاد الريعى بدعم القطاع الصناعي عن طريق دعم المنتجين الوطنيين بمنحهم مختلف التسهيلات الجمركية والضريبية، بالإضافة إلى تشجيع استهلاك المنتج الوطني من خلال العودة إلى القروض الاستهلاكية واشتراط تخصيصها للمنتجات الوطنية (**قانون المالية لعام 2015**).

إلا أن هذه الإجراءات رغم أهميتها ليست كافية حيث تتمتع الجزائر بمقومات اقتصادية أخرى يمكنها أن تشكل روافد قوية لاقتصاد البلاد، أهمها القطاع السياحي والخدمات بالإضافة إلى القطاع المصرفي وكلها عوامل يمكن الاستفادة منها حيث تساعد في بناء إستراتيجية للتنوع الاقتصادي وفك الارتباط بالقطاع النفطي خاصة أن كل المؤشرات ذات الصلة تثبت بقاء الاقتصاد مرهون بتغيرات أسعار النفط وان إنتاج الجزائر وصادراتها بدأ في التراجع منذ 2007و أن استهلاك الغاز سيتضاعف مرتين إلى غاية 2040 بالمقارنة مع كل أنواع الطاقة، وأن استهلاك الكهرباء سيرتفع 3 مرات إلى غاية 2030 في دول جنوب المتوسط.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بسياسة التنوع الاقتصادي وأفاق الارتباط بالنفط تبين لنا ما يلي :

_ ينبغي التأكيد علي ضرورة استغلال موارد النفط بطريقة أفضل مما هي عليه الآن وخاصة في القطاع المنتج خاصة وان النتائج الاقتصادية الحالية علي أهميتها تبقي ضعيفة طالما أنها لا ترتكز علي نمو اقتصادي ذاتي وإنها نتيجة للاستثمار العمومي الناتج بدوره من الطفرة النفطية ، وتبين أن النموذج الاقتصادي الذي يعتمد كثيراً على النفط نموذجاً غير قابل للاستمرار انطلاقا من عدة تجارب، وان التطلع إلي نمو اقتصادي حقيقي يعتمد علي التنوع الاقتصادي و القيام بوظائف أساسية تتعلق بالتراكم الرأسمالي والمادي والبشري ، والتوزيع المكافئ للموارد وتبني التكنولوجيا والاهتمام **بالصناعة الاستخراجية** وتطويرها قد بات هذا الأمر الآن ذا أهمية قصوى .

_ ولتحقيق نتائج ايجابية أكثر مما تحقق حاليا والخروج من طائلة العلة الهولندية ينبغي تنويع الأنشطة الاقتصادية ، والعمل علي الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي ، وضرورة التركيز علي الصناعة التحويلية المولدة لفرص العمل ،وتوجيه الموارد الاقتصادية نحوا لقطاع المنتج من خلال الاهتمام بالقطاعات الرئيسية خاصة القطاع الزراعي الذي يساهم في تطوير **الصناعة التحويلية** ، إضافة إلي ترسيخ ثقافة الإنتاج والعمل .

_ ويبدو أن اقتصاد الجزائر اقتصاد واعدا رغم أن الخصائص التي يتميز بها حاليا هي نفسها خصائصه منذ الاستقلال وانه اقتصاد دائم الانتقال – تقرير صندوق النقد الدولي ,2011-

_ على المدى القصير، تستطيع الجزائر السحب من احتياطاتها المالية المتراكمة ومن ثم تخفيف أثر انخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي والنمو، غير أن زيادة قيود المالية العامة المتوقعة في السنوات القليلة القادمة ستتطلب أن تلاءم أوضاعها بالتدريج لتتلاءم مع الواقع الجديد ، ينبغي أن تُعَدِّل الإنفاق العام بالتدريج وأن تدفع جهود الإصلاح في مجال دعم الطاقة، ويعني هذا أن نماذج النمو في الجزائر المطبقة في العقد الماضي، والتي كانت ترتكز على الإنفاق الحكومي المتزايد في إطار ما اصطلح عليه **(بالبحبوحة المالية)**، قد لا تكون مناسبة بعد الآن، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط وبدلاً من ذلك، يتعين دعم القطاع الخاص بدرجة أعلى ليصبح قاطرة للنمو وموفر لفرص العمل .

_ هناك العديد من القطاعات الواعدة التي يمكن الاهتمام بها والتي ستكون ركائز للتنوع الاقتصادي مثل القطاع السياحي والمؤسسات الحرفية والأشغال العمومية ، وقطاع الصيد البحري .

ينبغي أن توكل المهمة في تحقيق التنمية المنشودة إلي تعزيز الروابط والصلات بين القطاع العام والخاص من اجل حشد جميع الإمكانات والمؤهلات والخبرات التي تزخر بها البلاد شريطة إتباع سياسات فاعلة تستطيع رفع أداء العمل وتقدم التحفيزات لتحقيق أداء أفضل مما تحقق حتى الآن .

قائمة المراجع والمصادر :

حاكمي بوحفص و قريبي نصر الدين (2014) ، دراسة تحليلية للبدائل التنموية في الجزائر وحتمية التنوع الاقتصادي ، مداخلة مقدمة إلي ملتقي الوطني حول البيئة المؤسساتية وسياسة الإصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر

محمد أمين لزعر (2014) ،سياسات التنوع الاقتصادي تجارب دولية وعربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت

ناجي التوني (2000) التنوع الاقتصادي في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت

رجا المرزوقي (بدون) التنوع الاقتصادي والية توزيع العائدات النفطية بين القطاع الخاص والحكومي في السعودية

,"Paul Collier (2010) The Political Economy of Natural Resources," social research Vol 77 : No 4 : Winter.p114.

- SACHS ET WARNER (1997) , "Natural Resource abundance and economic growth", Center for International Development and Harvard Institute for International Development ,university Harvard,p27.

[1]-*ALI ALICHI-RABAH AREZKI (2009) ,"an alternative explanation for the Resource curse: the income affect channel", working paper,IMF,p3.*